تحديث أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
"نحو تبني مفاهيم الحكم الراشد والحوكمة المؤسساتية"

أ.عطية عزالدين جامعة تبسة
أ.شكة عبد الله جامعة الوادي
د.دروم أحمد جامعة الجلفة

ملخص: تطور موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وظهر جليا من خلال الأفكار الكنزية التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لإعادة التوازن والاستقرار، على خلاف المدرسة الكلاسيكية التي بنت نظرياتها على مفهوم اليد الخفية للسوق والتوازن التلقائي، والتي تبنت مفهوم الدولة الحارسة التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصر على مجالات الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وقضاء، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد (القطاع الخاص) بصورة جوهرية، إلا أن الاقتصاد في ظل اللبرالية الرأسمالية ما لبث أن مرّ بالعديد من الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى لتهتز ثوابته وأركانه التي قام عليها، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، ليعود الحديث مرة أخرى وترتفع الأصوات منادية بضرورة عودة الدولة لإدارة وتوجيه دواليب الاقتصاد، إلا أنها أكدت في ذات الوقت على أن يكون تدخلها بشكل رقابي ومنظم لتحقيق التنمية المستدامة في إطار مبادئ الحكم الراشد وتبني مبادئ الحوكمة المؤسساتية.

Résumé:

L'évolution du sujet de l'intervention de l'État dans l'activité économique était évident par les idées Keynésiens ont appelé à la nécessité d'une intervention de l'État dans la vie économique, pour rétablir l'équilibre et la stabilité, à la différence des théories de l'école classique sur le concept de la main invisible du marché et la balance automatique, qui exerce la fonction de l'état limitée aux domaines traditionnels des services de base de la défense et de la sécurité et de passer, laissant l'activité économique pour les particuliers (du secteur privé) essentiellement, mais l'économie sous le capitalisme, a été rapidement adopté de nombreuses crises économiques, les unes après les autres Comme la dernières crises rencontrées, marquées par la crise financière mondiale, de retour pour parler à nouveau sur la nécessité de revenir à l'Etat de gérer l'économie, mais il a souligné qu'une intervention réglementaire et systématique pour parvenir à un développement durable dans le cadre du bonne gouvernance et adopter les principes de la gouvernance d'entreprise.

مقدمة:

شهد الفكر الاقتصادي بخصوص موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطورا ملحوظا عبر مختلف المدارس الاقتصادية حيث مر بعدة مراحل مختلفة، فيتغير ويزداد من فترة لأخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والأنظمة الاقتصادية المتعاقبة، بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بضرورة تدخل الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وبمرور الوقت لا سيما بعد الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف 2008م أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل استقرار وحماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي، ففي ظل غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى اختلالات ومشاكل عديدة على غرار انخفاض الطلب الكلي، الندرة، تفشي ظاهرة البطالة، انخفاض مستوى النمو، التضخم، وعدم الاستقرار... وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه

الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة والمتفق عليها من طرف جميع أفراد المجتمع.

فقد تبنت المدرسة الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة على أساس افتراضها لمفهوم "اليد الخفية للسوق" حيث يقوم هـذا الافتراض على أن الاستقرار الاقتصادي يكون تلقائي من خلال آليات السوق وليس هناك من ضرورة لتدخل الدولـة لإعادة التوازن للاقتصاد، ويقتصر دور الدولة على ممارسة وظائف تقليدية تتمثل في مجالات الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وقضاء، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية، وإذا كان رواد المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث، جون ستوارت ميل...) قد أكدوا على أن السوق هو أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاه، إلا أن الدولة تقوم بدور تنظيمي يتمثل في توفير الخدمات العامة من دفاع ووضع القوانين والتشريعات وحفظ الأمن والنظام. وقد تبلور دور الدولة حسب الفكر الكلاسيكي ليحدد ملامح الحد الأدنى للتدخل في وظائف أساسية تشتمل على حفظ النظـام والأمـن والعدالـة واستقرار العلاقات السياسية، تسجيل وإنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، حماية المنافسة، والشفافية وتوفير المعلومات.

وبعد أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929، تشكلت ملامح الدور الاقتصادي للدولة بوضوح بعد فشل المبادئ التي قام عليها الفكر الكلاسيكي وقصور آليات السوق لإحداث التوازن التلقائي، وظهر الفكر الاقتصادي الكينزي الذي تبنى مفهوم جديدا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث حدث تحول في مفهوم دور الدولة من الدولـة "الحارسـة" ليشمل كذلك مجالات إنمائية يتسع فيها النشاط الاقتصادي اعتماداً على أدوات الساسة المالية مثل الإنفاق الحكومي كأداة للتدخل لرفع مستوى الطلب الفعال، وتمثل الدافع وراء هذا التدخل في الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي في ظل التشغيل الكامل وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الكينزية حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشـاطات الاقتصادية لاقت نجاحا في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى.

إلا أنه بعد الأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في سـنة 2008م، عـاد الجـدل مـرة أخرى وتعالت ا أصوات منادية بضرورة عودة الدولة في ثوبها التدخلي، ولكن بشكل رقابي ومنظم ومتحكم في آليـات السوق التي فشلت في أن تصحح نفسها بنفسها.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تمارس الدولة دوراً اقتصادياً يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بأكثر فاعلية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما مختلف الوظائف الاقتصادية للدولة؟
- ما هو مفهوم السياسة الاقتصادية وما هي مختلف أدواتها؟
- كيف تطور الدور الاقتصادي للدولة عبر مختلف الدارس الاقتصادية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- المحور الأول: وظائف الدولة وأدوات تدخلها في الاقتصاد:؛
- محور الثاني: تطور الدور الاقتصادي للدولة.

أولا: وظائف الدولة وأدوات تدخلها في الاقتصاد

1. وظائف الدولة:

حدد (Richard Musgrave)، 1959 ثلاثة وظائف أساسية للدولة تتمثل في[1]:

1.1. وظيفة تخصيص الموارد(la fonction d'allocation): حيث تقوم الدولة بالإنفاق لتمويل احتياجات الإدارة العمومية (الجماعات المحلية....) سواءا تعلقت بجانب التسيير (الرواتب والأجور...) أو جانب التجهيز (البنية التحتية،الطرقات، التجهيزات...) وذلك لضمان سير الإدارة بشكل جيد.

2.1. وظيفة إعادة التوزيع (la fonction de redistribution): تخضع سياسة إعادة توزيع الدخل لمبدأ العدالة في إعادة التوزيع.

3.1 وظيفة التنظيم (la fonction de stabilisation) : الدولة تنظم الظروف الاقتصادية بتحريك النشاط في حالة الركود (سياسة توسعية)، وانتهاج سياسة تقييدية (انكماشية) في حالة الرواج و هذا ما يعرف (بالتنظيم الضرفي) ،وظهر هذا المبدأ في سنة 1960م من خلال سياسة توقف ثم اذهب (stop and go)، والذي ركز على دور الاستقرار الأوتوماتيكي للمجمعات مثل (الحصيلة الضريبية، الإنفاق الحكومي...) والتي لها نشاط غير دوري يسمح باستقرار التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي.

كما حاول فاقنر Wagner، (1835-1917) من خلال" قانون التوسع المتزايد للنشاط العام" والذي يبين اتجاه تطور النفقات العمومية، إيجاد علاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي، ودعا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويكون هذا التدخل أكثر أهمية كلما كانت مرونة الإنفاق العام على الدخل الداخلي الخام(PIB) اكبر من الواحد، ويقدم حجتين لتبرير هذا القانون هما[2]:

- النمو الاقتصادي يتطلب تطوير البنية التحتية (الطرقات، الجسور...) والتي تمول من طرف الدولة (أي الإنفاق الحكومي).
- النمو الاقتصادي يرافقه زيادة في الطلب على الخدمات غير السلعية مثل التعليم والصحة..

ويرى كلا من الانجليزيين Peacock وWiseman أن تأثير الإنفاق الحكومي يختلف ما بين الأوقات العادية والأوقات الطارئة وهو ما يعرف بـ" اثر الاستبدال" ، فزيادة الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل الداخلي الخام (PIB) أدت إليها زيادة النفقات المترتبة عن الأزمات والحروب، ففي الأوقات العادية من الصعب زيادة العبء الضريبي على السكان، ولكن في حالة الأزمات يتم زيادة الضرائب لسد الاحتياجات، إلا أنه عند زوال هذه الأزمات لا يعود مستوى العبء الضريبي إلى مستوى أدنى وهذا ما يسمى بأثر استبدال الإنفاق الحكومي بالضرائب والذي ترتب عن ظهور احتياجات جديدة مرتبطة بالأزمات والحروب[3].

ويمكن القول أنه يوجد تحول ملحوظ من منطق الدولة المحايدة أو الحارسة (Etat minimal) إلى منطق الدولة الراعية (Etat providence)، حيث تشكلت ملامح الدور الاقتصادي للدولة بالأساس بعد تفشي أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929، بسبب تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي الذي تبنى مفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تطور دور الدولة ليشتمل كذلك مجالات إنمائية يتسع فيها النشاط الاقتصادي اعتماداً على الإنفاق الحكومي كأداة تتدخل من خلالها الدولة لرفع مستوى الطلب الفعال، وتهدف من خلال هذا التدخل إلى الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد، وهذا ما يترجم بتوسع وظائف الدولة وتعدد أهداف السياسة الاقتصادية.

2. أدوات تدخل الدولة في الاقتصاد:

تتدخل الدولة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات تتمثل في ما يلي:

1.2. تعريف السياسة الاقتصادية:

تعبر السياسة الإقتصادية عن كل القرارات الخاصة بالمفاضلة بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف ، مع مراعاة تحقيق أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

2.2. أهداف السياسة الاقتصادية:

إن أهداف السياسة الاقتصادية يمكن تلخيصها من خلال المربع السحري لـ "كالدور" وهي معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو، والتوازن الخارجي، كما يوضحه الشكل الموالي[4]:

الشكل رقم01: أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)

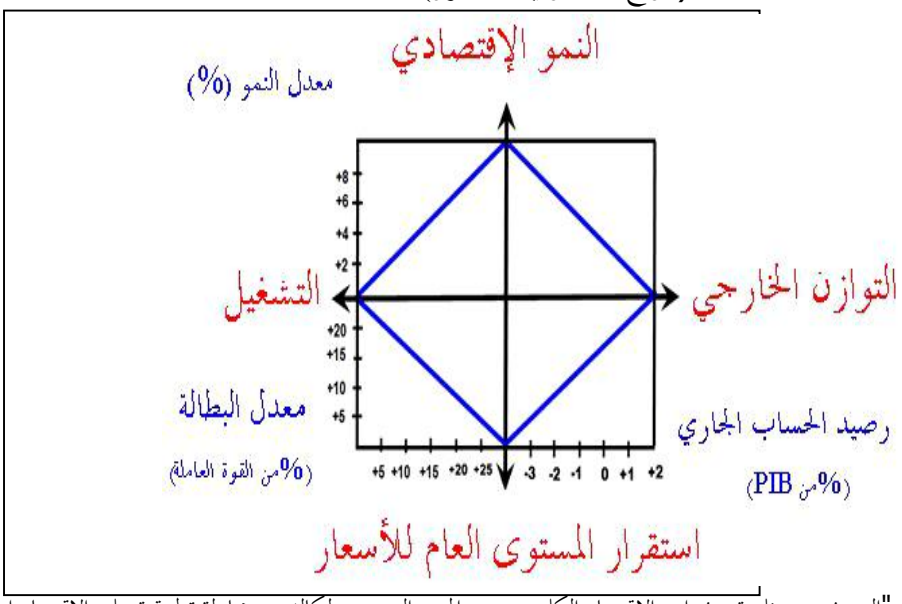

المصدر: صلاح الدين كروش، "البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015، ص 06.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رؤوس أضلاع المربع" السحري " تمثل الوضعيات المثالية التالية:

- معدل النمو الاقتصادي الأمثل هو 6% ؛
- قيمة الصادرات-الواردات /الناتج الداخلي الخام تساوي2% ؛
- معدل البطالة يساوي 0 %؛
- معدل التضخم يساوي 0% .

و من ثم فإن تقاطع رؤوس أضلاع الرباعي تشكل المربع السحري لكالدور، و كلما ابتعدت هذه الرؤوس إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، كلما كانت النتائج أقل جودة، و المربع السحري لكالدور يمثل لنا الوضعيات الاقتصادية لبلد ما على امتداد سنوات مختلفة.

3.2. أنواع السياسات الاقتصادية:

يمكن أن تكون السياسات التي تتبناها الدولة إما[5]:

- سياسات ظرفية (conjoncturelle) وهي متعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير، و تتدخل الدولة لضمان النمو مع مراعاة الأهداف الأخرى ومن هذه السياسات السياسة المالية و السياسة النقدية، وتسمى أيضا بالسياسات الكلية.
- سياسات هيكلية (structurelle) وتتعلق بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى رفع معدلات النمو في المدى المتوسط والطويل ومنها السياسة الصناعية، السياسة الفلاحية، سياسة التشغيل.

1.3.2. السياسة المالية (الموازنية) والسياسة الجبائية (la politique budgétaire et fiscale):

1.1.3.2. السياسة المالية: تسمى أيضا بسياسة الميزانية لأنها تتم من خلال التأثير اعتمادا على عناصر وبنود الميزانية العامة للدولة وتعتمد الدولة على ثلاثة وسائل رئيسية من خلال هذه السياسة وهي:

- يمكن أن تلعب الدولة دور صاحب العمل وذلك من خلال القيام بتعديل عدد المستخدمين أو إعادة تقييم الأجور.
- يمكن للدولة رفع مستوى الطلب في مجال السوق العامة والأسواق الخاصة(النفقات والمعدات العسكرية...).
- يمكن للدولة من خلال وظيفة إعادة التوزيع عن طريق دعم المؤسسات (إعانات الاستثمار) وزيادة الاستهلاك (تحويلات اجتماعية) والتشغيل (تمويل برامج تشغيل الشباب)

2.1.3.2. السياسة الجبائية: وتستند على ثلاثة مبادئ أساسية وتتمثل في:

- يمكن للدولة التأثير على معدل الضريبة على القيمة المضافة (TVA) حيث أن انخفاض المعدل يحدث زيادة النشاط، فعالية هذه الأداة تعتمد على شرطين:
  - يجب أن يكون الطلب ذا حساسية لانخفاض الأسعار؛
  - المنتجون لا يعتمدون على سلوكات الهامش.
- يمكن للدولة التأثير على معدل الضريبة على الدخل، إما عن طريق تعديل معدل الضريبة أو الشرائح (tranches) الضريبية.
- يمكن للدولة التأثير على معدل الضريبة على الشركات وهناك وسيلتين:
- تعديل معدل الأقساط.
- يمكن تعديل نسبة الاهتلاكات التي تنقص من النتيجة الخاضعة للضريبية.

2.3.2. السياسة النقدية

1.2.3.2. تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النّقدية بأنها جملة الإجراءات والتّدابير المتّخذة من قبل السّلطات النّقدية متمثلة في البنك المركزي، قصد إحداث أثر على الاقتصاد من خلال التحكم في مستوى عرض النّقود لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

2.2.3.2. أدوات السياسة النقدية: وتنقسم إلى أدوات كمية وأدوات كيفية كما يلي[6]:

- الأدوات الكمية:

✓ سياسة السوق المفتوحة:

تتوقف فعالية هذه الأداة على مدى تطور السوق المالي، وتقوم آلية عملها على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشترياً للأوراق المالية (سندات الخزينة...). فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يعني زيادة قدرتها – أي البنوك التجارية- على منح الإقراض، وبالتالي

زيادة العرض النقدي وانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى عكس النتائج السابقة؛

ففي حالة وجود حالة تضخم في الاقتصاد، تسعى الدولة إلى التدخل من خلال تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب وتقليل القدرة الشرائية، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مناسبة تجعل تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات وبالتالي خفض مستوى عرض النقود.

✓ . سياسة سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تملكها البنوك التجارية، وتعد هذه الأداة من أقدم أدوات السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استعمالها في القرن 19 وأوائل القرن 20، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في الوقت الحالي.

ففي حالة رغبة البنك المركزي تخفيض الكتلة النقدية المتداولة في السوق في حالة وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد، فانه يلجأ إلى رفع معدل إعادة الخصم، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة المترتبة على إعادة الخصم، وبالتالي الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، ويحدث العكس في حالة الرغبة في إتّباع سياسة توسعية.

✓ سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في أشكل أرصدة لدى البنك المركزي تسمى نسبة الاحتياطي الإجباري (القانوني)، ويقوم بتعديل هذه النسبة حسب الوضعية السائدة في الاقتصاد، حيث يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتمكين البنوك التجارية من زيادة منح الائتمان وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية والعكس في حالة الرواج الاقتصادي.

- الأدوات الكيفية (نوعية):

✓ سياسة تأطير القروض:

وتسمى أيضا سياسة تخصيص الائتمان وتهدف السلطات النقدية من خلال هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود (القروض الممنوحة من طرف البنوك)، وتتضمن تحديد المبلغ المتاح لكل طلب على القروض بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى.

✓ السياسة الانتقائية للقروض:

تسعى الدول من خلال هذه السياسة للتأثير على القروض لصالح بعض الأنشطة والقطاعات التي تهدف الدولة إلى تشجيعها والتي تعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فتقوم بتوجيه القروض إليها من خلال سلطات البنك المركزي بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

✓ الإقناع الأدبي:

تقوم هذه السياسة على التوجه للبنوك بصفة طوعية بهدف تحقيق سياسة معينة، من خلال الخطاب المباشر من طرف البنك المركزي، أو من خلال الصحف والمجلات المتخصصة وذلك بعدم التوسّع في منح القروض مثلا وشرح الظروف الاقتصادية السائدة، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكال مختلفة منها:

- إرسال مذكرات إلى البنوك بالإقناع عن قبول أوراق معينة؛
- عدم الإقراض لمشروعات معينة؛
- التحذير بعدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق التجارية؛
- عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة.

وتختلف فعالية هده الوسيلة فهي تتوقف على عدة اعتبارات أهمها سمعة البنك المركزي وهيبته، ومدى علاقته بالجهاز المصرفي، وتكرار الاتصال والاستشارات التي يقوم بها مع المصارف الأخرى، بالإضافة إلى مدى خبرة وسلطة البنك المركزي المصرفية في كيفية تنظيم الائتمان في المجتمع، والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: تطور الدور الاقتصادي للدولة

1. سياسات التحفيز الكينزية على أساس مبدأ المضاعف.

أدى فشل النظرية الكلاسيكية في مواجهة المشكلات التي حلت مع الأزمة المالية (أزمة الكساد العالمي) لسنة 1929 ، إلى ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية تنتقد الأفكار التي بنى عليها الكلاسيك نظريتهم و تنادي بتدخل الدولة لمواجهة الأزمة، و كان على رأس أصحاب تلك الأفكار الاقتصادي البريطاني" جون مينارد كينز "الذي أعطى تحليلا جديدا للظواهر الاقتصادية من خلال كتابه النظرية العامة سنة 1936، ألا و هو التحليل الكلي(المجاميع الكلية) عكس النظرية الكلاسيكية التي اهتمت فقط بمشكلة سلوك الوحدة أي التركيز على الاقتصاد الجزئي[7].

تقوم النظرية الكنزية على فرضية وجود توازن في ظل التشغيل الناقص وتدخل الدولة من خلال زيادة الطلب الفعال، يسمح للاقتصاد بالتوجه نحو التوازن في ظل التشغيل الكامل، ويقاس اثر التحفيز الموازني من خلال المضاعف كما يلي:

1.1. في اقتصاد مغلق: يعتبر الإنفاق الحكومي G إنفاقا مستقلا $G = G_0$ والضرائب T تتعلق بمستوى الدخل Y حيث: T=tY، ونلاحظ أن مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي مضاعف الاستثمار ويساوي $\frac{1}{1-c}$، ونتيجة لذلك السياسة التحفيزية تكون أكثر فعالية في حالة المضاعف يكون اكبر والميل الحدي للاستهلاك يتجه إلى الواحد، وهذا يعني أن التحفيز في حالة ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الادخار يكون ضعيفا، ولذا يكون من الأفضل تحفيز السكان ذوي الدخل الضعيف وذوي الميل الحدي للاستهلاك القوي.

بالإضافة إلى أن مضاعف الضرائب يساوي $\frac{-c}{1-c}$ والإشارة السالبة يعني انه كلما انخفضت الضرائب ازداد الدخل التوازني، ومنطقيا القيمة المطلقة لمضاعف الضرائب ضعيف بالنسبة لمضاعف الادخار الحكومي، وبالتالي فعالية التحفيز من خلال خفض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق الحكومي تكون اقل فاعلية، وخفض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للعائلات وعدم إنفاقه بالكامل لان المستهلك يزيد استهلاكه بمعدل يساوي الميل الحدي للاستهلاك والذي هو اقل من الواحد و الجزء غير المستهلك (الادخار) يقلل من تأثير المضاعف.

تستطيع الدولة زيادة النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا، بحيث تظل ميزانية الدولة متوازنة أي مضاعف الميزانية يساوي الواحد (1) وهذا معناه سياسة تحفيزية فعالة لان الإنتاج يزيد وفي نفس الوقت الإنفاق الحكومي لا يحدث تفاقم في عجز الميزانية، وزيادة الإنتاج يؤدي تلقائيا إلى زيادة الضرائب، ومن هنا فان الزيادة في معدل الضرائب مبرر من خلال المحافظة على ميزانية متوازنة ومستوى اقل من الإنفاق الحكومي.

وسياسة التحفيز التي تحقق توازن الميزانية تعرف بنظرية (Haavelmo) وقد أعطيت هذه النظرية اهتماما كبيرا خاصة بعد ظهور "اثر كرة الثلج" على الدين العام الذي ينتج عن استمرار العجز الموازني وعدم قدرة الدولة على تسوية الديون

العمومية، فإذا استدانت الدولة لفترة لأجل تمويل عجز الموازنة يجب عليها دفع فوائد، وفي حالة عدم قدرتها على السداد تقترض مرة أخرى، وهذه الآلية التراكمية تكون بصورة كرة الثلج من خلال زيادة عبئ الدين إلى غاية حالة الانفجار، حيث تكون قيمة الدين بالنسبة لناتج الداخلي الإجمالي كبيرة كلما كان معدل الفائدة الحقيقي اقل أو يساوي معل النمو الاقتصادي، ففي سنة 1979 في فرنسا كانت معدلات الفائدة أعلى من معدلات النمو بذلك لا يمكن تحقيق رصيد ايجابي في الميزانية وتجاوزت قيمة الدين 15% من PIB في 1980 لتصل إلى 57% في 2001[8].

1.2. في اقتصاد مفتوح: يرى كينز أن الصادرات X مستقلة عن الدخل $X = X_0$ في حين أن الواردات M هي دالة للدخل M=mY ويتأثر مضاعف الاستثمار بانفتاح البلد على العالم الخارجي، ومضاعف الاستثمار يساوي $\frac{1}{1-c+m}$ ، حيث:

c : الميل الحدي للاستهلاك، m : الميل الحدي للاستيراد، وعليه تعتمد فعالية تحفيز الموازنة على كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد.

الميل الحدي للاستيراد يقيس مستوى القيود الخارجية فكلما كان m يقترب من الواحد وقيمة المضاعف صغيرة تكون سياسة التحفيز اقل فعالية لان الجزء الإضافي من الطلب يتوجه إلى الاقتصاد الخاص من خلال الواردات إلى حساب الشركات المحلية.

ويمكن القول أن التحفيز الموازني يخفض الرصيد الخارجي فالزيادة في الدخل المرتبط بزيادة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي خلق عجز خارجي في الميزان التجاري الحالي أو تفاقم العجز الموجود سابقا.

وقد ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور تنشيط الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وقد تعزز هذا الاتجاه كذلك بآراء الاقتصاديين من المدرسة النيوكلاسيك (الكلاسيكية الجديدة) الذين تبنوا الدعوة لامتداد دور الدولة ليشمل البعد الاجتماعي، وهو ما عُرف بدولة "الرفاه الاجتماعي"، وتمثلت الحجة الاقتصادية وراء ذلك في تصويب فشل آليات السوق من ناحية، وضمان توزيع الدخل بأكثر عدالة وإنصاف من ناحية أخرى.

2. وجهة نظر النيوكلاسيك وتداعياتها (نظرية المزاحمة):

يرى النيوكلاسيك أن السياسة المالية غير فعالة تماما و ذلك نظرا لظهور اثر المزاحمة، فزيادة الإنفاق الحكومي يقابلها تخفيض مساو للنفقات الخاصة، ولتلبية الحاجات التمويلية يمكن للدولة استخدام ثلاثة طرق رئيسية: زيادة الضرائب، الاقتراض من المدخرين، وخلق النقود غير المباشرة عن طريق سندات الخزينة وطرحها للبنوك، وهذه الطرق التمويلية لها آثار مزاحمة تتمثل فيما يلي:

1.2. أثر المزاحمة عن طريق الضرائب:

عندما تقوم الدولة برفع معدل الضريبة تقوم العائلات بتخفيض استهلاكها بقيمة مساوية لقيمة الزيادة في الضرائب وهذا يفرض إحلال بين الإنفاق الحكومي والخاص.

2.2. أثر المزاحمة عن طريق الاقتراض العمومي:

قام كل من Barro و Fredman بتحليل هذا الأثر حيث طور فريدمان نظرية أثر الإزاحة غير المباشرة فتمويل نفقات الميزانية بالاقتراض يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الذي يقصي الاستثمار الخاص بنفس قيمة التحفيز.

وطور بارو نظرية أثر الإزاحة المباشرة والمعروف بنظرية ريكاردو- بارو حيث أن الأعوان الاقتصاديون يتوقعون زيادة في الضرائب التي تقرها الدولة لتسديد الدين العمومي، وتحسبا لهذه الضرائب المستقبلية يقومون بالادخار مما يخفض أثر التحفيز الموازني.

فالأعوان فكروا بطريقة عبر الأجيال (intergénérationnelle) فالديون تعتبر ضرائب مؤجلة، فالعائلات تدخر لكي لا تترك إرثا من الديون، وهنا نتحدث عن السلوك الاستهلاكي والادخاري لريكاردو .وجهت لها العيد من الانتقادات:

- افتراض الإيثار بين الأجيال أمر مشكوك فيه.
- الأفراد لا يمكنهم توقع الضرائب المتعلقة بالعجز الموازني ولذلك فهم يغتنمون فرصة التحفيز للاستهلاك بدل الادخار.
- إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة فالدولة ليست بحاجة لجمع الضرائب لتسديد الديون.
- السلوك الريكاردي يتوقف على مستوى الدين:فإذا كانت النسبة $\frac{\text{الدين}}{PIB}$ ضعيفة ، فالأعوان يعتمدون على السلوك الكتري للاستهلاك والادخار،أما اذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهم يتوقعون اقتطاعات مستقبلية ويعتمدون على السلوك الريكاردي.

3.2. تمويل العجز الموازني عن طريق إصدار سندات الخزينة:

يؤدي الاكتتاب لدى البنوك إلى خلق النقود مما يؤدي إلى التضخم والذي يعتبر ضرائب مؤجلة والتضخم هو فقدان العملة لقيمتها وبالتالي يقلل من القدرة الشرائية للعائلات، وأيضا يقلل من القيمة الاسمية لسندات الدين العمومي.

3. نظرية الدخل الدائم لفريدمان:

هذه النظرية تشكك في فعالية سياسة الموازنة انطلاقا من تحليل السلوك الاستهلاكي، فحسب فريدمان الأعوان الاقتصاديون يحددون مستوى استهلاكهم حسب مستوى الدخل الدائم، والدخل الدائم يتعلق بالدخل الجاري مضافا إليه الدخول المستقبلية المتوقعة، وقياس التحفيز الموازني يتأثر فقط بالدخل الجاري ولا يؤثر بشكل كبير على السلوك الاستهلاكي الذي يلغي اثر المضاعف على الإنفاق الأولي.

4. مساهمة اقتصاديو العرض:

أدى دخول النظام الرأسمالي في مشكلة الركود التضخمي في أواخر سبعينات القرن الماضي إلى تراجع الأفكار الكترية، وظهور مجموعة من الاقتصاديين يروجون لما أسموه (إقتصاديات جانب العرض)، والذين كانت أفكارهم ضد الأفكار والمبادئ الكترية التي ركزت على جانب الطلب الكلي والفعلي في حين ركز أنصار اقتصاديات العرض على جانب العرض في أفكارهم ومبادئهم، وان أهم ما نادوا به هو ضرورة إنسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فحسب هذا التيار فان السبيل الوحيد لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تولدت بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو تقليص دور الدولة الاقتصادي وإطلاق العنان لقوى السوق وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص وخوصصة المشاريع العمومية[9].

وعرف اقتصاد العرض تطورا كبيرا بداية من السبعينات خاصة بعد فشل السياسات الكترية لتحفيز بالطلب، ويعتبر قانون المنافذ لـ "ساي" احد الركائز النظرية لهذه المدرسة فالطلب الكلي هو نتيجة للعرض وهذا العرض يستمد من النشاط الإنتاجي للشركات وهو متوقف على العوائق القانونية والضغوطات المالية، وتوجد ثلاث عوامل مهمة وهي: العبء الضريبي، وعبء التحويلات، والتكاليف المرتبطة بالتنظيم.

أ. العبء الضريبي وفق لافر ـــ(Laffer") إذا تجاوز معدل الضريبة عتبة معينة تنخفض الإيرادات الضريبية "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" الإيرادات الضريبة هي دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الضريبة وبعد هذه العتبة الحصيلة الضريبة تصبح دالة متناقصة ولشرح هذا المفهوم يستخدم Laffer اثر الإحلال (ES) واثر الدخل (ER). ارتفاع نسبة الضريبة T لها أثران للحكم بين وقت اللهو ووقت العمل.

- في اثر الإحلال (ES) إذا ارتفعت الضرائب T، فالأجر الصافي ينخفض مما يدفع العون لتخفيض زمن العمل لصالح اللهو.
- في أثر الدخل (ER) إذا ارتفعت الضرائب T، الدخل المتاح ينخفض مما يدفع العون للعمل أكثر لاستعادة دخله الأول.

الأثر النهائي لارتفاع الضرائب T على عرض العمل متعلق بحجم هاذين الأثرين فحسب Laffer ، اثر الإحلال (ES) اكبر من أثر الدخل (ER) يؤدي إلى تخفيض الحصيلة الضريبية.

هذا المنطق يطبق على عرض العمل ويمكن نقله إلى عرض الأموال فإذا كانت هناك وفورات ضريبية كبيرة الأعوان سيقبلون على الاستهلاك بدلا من تكديس الأموال والتي تحد من الحصيلة الضريبية في المستقبل[10].

الشكل رقم02: منحنى لافر

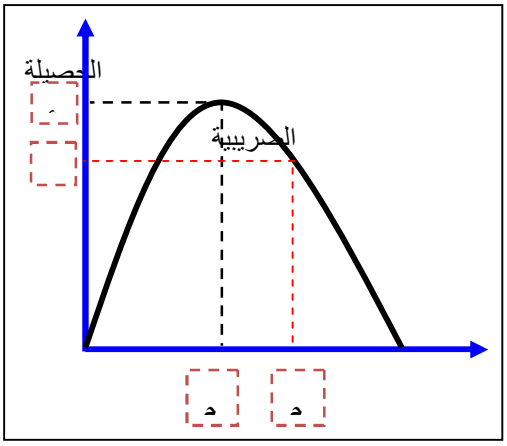

المصدر[11]: بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز،" مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" بين ابن خلدون و لافر" ورقة بحثية مقدمة إلى المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، مدريد، 3-5 نوفمبر 2006.

حسب الشكل أعلاه عندما يكون معدل الضريبة مساويا للقيمة (م 1) كما في الشكل، فان الحصيلة الضريبية تكون أعظمية (الذروة) وهي ما يقابلها قيمة (أ).

إذا تم تجاوز هذا المعدل و انتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2)، فان الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).

وعليه فان "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" « Trop d'impôt, tue l'impôt » والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، و بالتالي و نتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق.

ووجهت لمنحنى لافر العديد من الانتقادات منها أنه:

- في المدى القصير و نظرا للقيود المالية التي تواجه الأعوان الاقتصاديين، انخفاض الدخل المتاح يمكن أن يؤدي لزيادة عرض العمل.

- من الصعب إذا لم يكن من المستحيل على بلد ما تحديد معدل الضريبة الأمثل الذي يعظم الحصيلة الضريبية.

وعلى الرغم من الانتقادات إلا أن لافر حث على العديد من الإصلاحات الضريبية خاصة في البلدان الانجلوسكسونية ،حيث خفض Reggan معدل الضريبة الذي تجاوز في 1981 نسبة 70 % إلى 50 % ، وتخفيض آخر في 1986 بلغ 28 % .

ب. إفراط التحويلات والحث على الخمول: يمكن للضريبة الحد من النشاط في حالة فرضها على الدخل المتاح، ومن جهة أخرى زيادة التحويلات يمكن أن تؤدي لانخفاض النشاط.

جـ . تكاليف التنظيم: تنظيم الأسواق يترتب عليه ظهور العديد من التكاليف تكاليف تؤدي إلى تخفيض الاستثمار منها:

- التكاليف الإدارية اللازمة لتنفيذ هذه الأنظمة.
- تكاليف التكيف مع الأنظمة التي تتحملها الشركات.
- الزيادات المرتبطة بقواعد معينة للحد من هوامش الأرباح.

وعلى العموم فان اقتصاديو العرض يحثون على تخفيض كل من الضرائب، تخفيض نفقات التحويلات وتكاليف تنظيم الأسواق.

خاتمة:

إن التراجع عن السياسات التي دعت اليها مختلف المدارس الاقتصادية حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وكذا التخلي عن مفهوم دولة "الرفاه الاجتماعي" وظهور فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبروز ظاهرة العولمة، أدى بالضرورة إلى ظهور العديد من التقلبات الاقتصادية وبشكل أكثر حدة مقارنة بالماضي، وتكررت الأزمات على فترات متقاربة مع اشتداد أثارها، ولقد قدمت الأزمة المالية العالمية اختباراً جديداً للعديد من المبادئ التي قام عليها نظام السوق، وتحديداً لتلك الآليات المستندة إلى مفهوم "اليد الخفية" أو اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر"، وبرهنت في الوقت ذاته على الحاجة للدولة لممارسة دوراً نشطاً وأكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي.

فقد برهنت الأزمة على ضرورة عودة الدولة للعب دورها الاقتصادي، والذي يجب أن لا يقتصر فقط على(الإنفاق، التنظيم، والرقابة...)، بل يتعداه ليكون دورا فاعلا في إحداث التوازن الاقتصادي ومصحح ومعدل لقوى السوق، فالمتتبع للمراحل التي مر بها تطور النظام الاقتصادي يتبين له أن تطور دور الدولة كان نتاجا مباشرا للأزمات التي مر بها النظام الاقتصادي، فالفكر الكينزي جاء منتقدا لفروض المدرسة الكلاسيكية والتي فشلت في إيجاد حلول للركود الاقتصادي الكبير (1929-1933)، ثم الفكر النيوكلاسيكي عقب أزمة الركود التضخمي في منتصف السبعينيات، ليعود الحديث مجدداً بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008، عن ضرورة تحديث طرق تدخل الدولة.

إذ أصبح الحديث اليوم عن ضرورة تبني مفهوم الحكم الراشد على مستوى الدول والحكومات (سياسياً)، وضرورة اعتماد قواعد ومبادئ الحوكمة المؤسساتية اقتصادياً، واللذان يمثلان محوران تدور حولهما الدولة والنظم الحاكمة في الفترة المقبلة، لا سيما بعد أن أصبحت الدول الكبرى اليوم على يقين بضرورة تدخل الدولة ليس في السياسات الاقتصادية فحسب، وإنما في السياسات التنموية، بعد أن قادت السياسات الرأسمالية غير المتوازنة إلى إحداث فجوات كبيرة بين مختلف طبقات المجتمع حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وإلى أخطاء مالية فادحة أدت بانهيار العديد من

الشركات الكبرى وأصابت العالم بنوبة كبرى من الكساد لا زالت أثارها إلى اليوم تخيم في سماء العديد من البلدان عبر العالم.

المراجع والهوامش:

1- Jean-Marc DANIEL, Richard Musgrave et les fonctions économiques de l'Etat, « La revue de trésor», N°1 - Janvier 2008.

2- E. Legrand– IUFM d'Auvergne/Université de Rennes ,Préparation aux concours du professorat d'économie et gestion, Chapitre IV : Le rôle économique de l'Etat , sur cite .https://fr.scribd.com/document/42016937/pol-budg(10/12/2017).

3 - ibid.

4 - صلاح الدين كروش، "البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015، ص 06.

5- Paulin Ibanda Kabaka, L'intervention de l'Etat dans l'´economie : du laisser-faire `a la régulation , HAL, 2016, pp.1-5.

6 - صالح مفتاح، النقود والساسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص. 147-157.

7 - أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع07، 2016، ص ص 149-169.

8 - E. Legrand, op cit.

9 - علي عباس فاضل الساكني، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية (مع إشارة للعراق)، 2009، ص ص .1-30.
أنظر الرابط:www.mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies/5.pdf(17/06/2017):

10 - المرسي سيد حجازي، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص129.

11- بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز،" مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" بين ابن خلدون ولافر" ورقة بحثية مقدمة إلى المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، مدريد، 3-5 نوفمبر 2006.